

Distr.: General
3 February 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

الصحراء الغربية

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

أولا - تقرير الأمين العام ومساعديه الحميدة

١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٩١/٦٨، قدم الأمين العام إلى الجمعية في دورتها التاسعة والستين تقريراً عن مسألة الصحراء الغربية (A/69/344). ويشمل التقرير الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ويتضمن استعراضاً لما قام به الأمين العام من أنشطة في إطار ممارسته لمساعدته الحميدة.

٢ - وخلال الفترة قيد الاستعراض أيضاً، قدّم الأمين العام في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤ تقريراً إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2014/258)، عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٠٩٩ (٢٠١٣).

٣ - وفي القرار ٢٠٩٩ (٢٠١٣)، أهاب مجلس الأمن بجميع الأطراف إلى إبداء التعاون التام مع عمليات بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، بما فيها تفاعلها الحر مع كافة المحاورين، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق ووصولهم إلى مقاصدهم فوراً في سياق تنفيذ ولايتهم، وفقاً للاتفاقات القائمة. وأهاب المجلس بالطرفين إلى مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار وطلب إلى الأمين العام أن يقدم للمجلس إحاطة عن تنفيذ هذا القرار، وعن التحديات التي تواجهها عمليات البعثة، والخطوات المتخذة للتصدي لها. ودعم



الرجاء إعادة استعمال الورق

250215 240215 15-01388 (A)



المجلس طلب الأمين العام إيفاد ستة ضباط إضافيين من ضباط شرطة الأمم المتحدة لتنفيذ برنامج الزيارات الأسرية الموسَّع. وقرَّر المجلس تمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤.

٤ - ويغطي التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى مجلس الأمن (S/2014/258) ما جدَّ من تطورات منذ تقريره السابق المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣ (S/2013/220)، ويقدم معلومات عن الحالة على أرض الواقع، والحالة فيما يتعلق بالمفاوضات والتقدم المحرز فيها، والأنشطة التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان، ويتضمن ملاحظاته وتوصياته.

٥ - ولقد أوضح الأمين العام في تقريره (S/2014/258) أن الحالة في الصحراء الغربية ظلت هادئة عموماً واستمر وقف إطلاق النار قائماً. وأظهرت السلطات المغربية مزيداً من الانفتاح إزاء استقبال الوفود التي تقوم بزيارة الجزء الغربي من الإقليم والتفاعل معها، وإن حدث، في بعض الأحيان، أن رُفض السماح للزوار الذين يعتبرون معادين للمصالح المغربية، بالدخول إلى الإقليم، أو طردوا منه. ولقد نُظِّمت مظاهرات متفرقة غرب الجدار الرملي كان هدفها هو لفت الانتباه إلى الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والاقتصادية والمطالب السياسية، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وفي ٥ أيار/مايو ٢٠١٣، نظمت في العيون مظاهرة احتجاجية للتعبير عن عدم الرضا عن قرار مجلس الأمن ٢٠٩٩ (٢٠١٣). واندلعت اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن المغربية، أصيب فيها ١٥٠ شخصاً، حسب التقديرات، بجروح في كلا الجانبين، وأدت إلى عدد من الاعتقالات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قدم رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي إلى الملك محمد السادس تقرير المجلس النهائي المتعلق بنموذج إنمائي جديد لما يُسمَّى "المقاطعات الجنوبية" التي تشمل الصحراء الغربية، وإن امتدَّت لتشمل أيضاً بعض المناطق في شمال الإقليم.

٦ - وفي مخيمات اللاجئين الواقعة قرب تندوف، الجزائر، وبقدر ما استطاعت بعثة الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة في الميدان أن تلاحظه، كان بمقدور الناس أن يعيشوا حياتهم في جو من السلام والهدوء عموماً، على الرغم من أنه قد بدأت تثار تساؤلات بشأن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وخاصة لدى سلطات الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو). وكان هناك قدر ملحوظ من الاستياء بين السكان في المخيمات، لا سيما في أوساط الشباب. وأفادت تقارير صدرت في بعض

الأحيان من جملة جهات منها مسؤولون في جبهة البوليساريو عن حدوث مظاهرات محدودة الحجم في المخيمات.

٧ - وذكر الأمين العام في تقريره، فيما يتعلق بأنشطة مبعوثه الشخصي، بأن الأمم المتحدة تتبع نهجا جديدا في الجهود التي تبذلها لتيسير المفاوضات بين الطرفين من أجل التوصل إلى "حل سياسي عادل ودائم يقبله الطرفان، يكفل لشعب الصحراء الغربية حق تقرير مصيره" (قرار مجلس الأمن ٢٠٩٩ (٢٠١٣)، الفقرة ٧). وبدأ المبعوث الشخصي مرحلة من المشاورات الثنائية مع الطرفين والدول المجاورة لتبين ما إذا كان الطرفان مستعدين لإبداء المرونة في وضع عناصر حل توفيقى والطريقة التي يمكن أن تقدم الدول المجاورة بها المساعدة. وقد بدأ تطبيق النهج الجديد خلال الزيارة التي قام بها المبعوث الشخصي إلى المنطقة في آذار/مارس - نيسان/أبريل ٢٠١٣. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، كان المبعوث الشخصي قد أجرى جولتين من المشاورات مع الطرفين والدول المجاورة في إطار النهج الجديد، وبدأ سلسلة جديدة من الزيارات إلى عواصم الدول الأعضاء في مجموعة أصدقاء الصحراء الغربية للتأكد من تقديمها الدعم. ويمكن الاطلاع على عرض كامل للأنشطة التي اضطلع بها المبعوث الشخصي في التقرير الذي قدّمه الأمين العام إلى مجلس الأمن عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2014/258).

٨ - وفيما يتعلق بأنشطة البعثة في الميدان، أفاد الأمين العام أن علاقات البعثة واتصالاتها مع الطرفين ظلت إيجابية ومثمرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وكرّر الأمين العام تقييمه وتوصيته الواردين في تقريره الأخير بزيادة العنصر العسكري للبعثة بـ ١٥ مراقبا عسكريا، مع تقديره بأن البعثة قد وصلت إلى النقطة التي يقوِّض فيها النقص في الأفراد العسكريين فعاليتها التشغيلية.

٩ - ووفقا لتقييم البعثة في هذا الأمر، فإن كلا الطرفين ما زالا يلتزمان التزاما تاما بوقف إطلاق النار وباحترامه، وإن انتهاكاتها المذكورة لا تعرّضه للخطر في المدى المتوسط. وأفاد الأمين العام أن عدم وجود شروط دقيقة لوقف إطلاق النار فضلا عن اختلاف التفسيرات للأحكام الواردة في اتفاق وقف إطلاق النار هو أمرٌ يمثل تحديا رئيسيا لعمليات الرصد التي تضطلع بها البعثة. ولذلك، شرع الممثل الخاص للأمين العام في إجراء مشاورات منظمّة مع الطرفين لتحديث الاتفاق العسكري رقم ١.

١٠ - وأشار الأمين العام أيضا إلى أن البعثة شهدت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وللمرة الأولى منذ تأسيسها، انتهاكا لاتفاق مركز القوات، عندما تمكنت مجموعة من جنود الجيش الملكي المغربي من الدخول بدون إذن إلى موقع الفريق في الحبس لملاحقة خمسة مدنيين عُزل

كانوا يحاولون التظاهر داخل الموقع. وألقى الجنود المغاربة القبض في تلك العملية على الناشطين الصحراويين الخمسة. واحتجَّ الممثل الخاص على هذا الانتهاك لدى الحكومة المغربية فتلقى تأكيدات بأن المغرب لا يزال ملتزماً بالتنفيذ الصارم لاتفاق مركز القوات، بما في ذلك احترام حرمة مباني الأمم المتحدة.

١١ - وبخصوص إجراءات مكافحة الألغام، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن التلوث الواسع النطاق الناجم عن الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات في الصحراء الغربية لا يزال يشكل خطراً على حياة السكان المحليين والرُّحْل واللاجئين ومراقبي البعثة العسكريين وأفرقتها اللوجستية. وتواصل البعثة العمل، بواسطة مركز تنسيق إجراءات مكافحة الألغام التابع لها، على الحد من خطر الألغام الأرضية ومخلفات الحرب من المتفجرات وأثرها، وتحسين التعاون بشأن مبادرات مكافحة الألغام مع كلا الطرفين. وأنشأت جبهة البوليساريو، بدعم من البعثة، المكتب الصحراوي لتنسيق إجراءات مكافحة الألغام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ والمهدف هو القيام، في نهاية المطاف، بتنسيق إجراءات مكافحة الألغام على الجانب الشرقي من الجدار الرملي. وتعزز البعثة دعم هذا المكتب بالمساعدة التقنية.

١٢ - وفيما يتعلق بالأنشطة الفنية المدنية، أجرى الممثل الخاص اتصالات منتظمة وإيجابية مع الطرفين ومكتب التنسيق التابع لكل منهما للإبقاء على جذوة حوار مثمر بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ ولاية البعثة. غير أن الممثل الخاص لم يتمكن من الالتقاء بممثلي المجتمع المدني ونشطاء حقوق الإنسان داخل الإقليم إلا بوجود المبعوث الشخصي خلال الزيارات التي قام بها إلى العيون والداخلية والسمارة. ويعني عدم قدرة الممثل الخاص على إجراء اتصالات مستقلة مع المجتمع المدني أن قدرة البعثة على تكوين تصور لها الخاص عن الوضع في الصحراء الغربية، لغرض تكوين وعي لديها فيما يتعلق بالعمليات التي تقوم بها، ولتقديم تقارير إلى الأمانة العامة ومجلس الأمن، لا تزال محدودة. وأقيمت علاقات عمل طيبة على الجانب الشرقي من الجدار الرملي فيما يتعلق بمخيمات اللاجئين القريبة من تندوف، مع جبهة البوليساريو بواسطة مكتب الاتصال التابع للبعثة في تندوف. وأقيمت اتصالات جيدة مع اللجنة الصحراوية لحقوق الإنسان، وهي منظمة غير حكومية أنشئت حديثاً. وقد تم حتى الآن حل جزء كبير من المسائل المتعلقة بوضع الأعلام المغربية حول مباني البعثة، وإصدار لوحات أرقام للمركبات، وذلك بفضل حلول عملية تم الاتفاق عليها مع السلطات المغربية.

١٣ - وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية وحقوق الإنسان، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بما جدّ من تطورات لوحظت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ذات صلة بالأشخاص الذين لا يزالون مجهولي المصير نتيجة النزاع، وتقديم المساعدة إلى اللاجئين الصحراويين وحمايتهم، وتدابير بناء الثقة وقضايا حقوق الإنسان.

١٤ - وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن لجنة الصليب الأحمر الدولية قد واصلت عملها فيما يتعلق بالأشخاص الذين ما زالوا مجهولي المصير لأسباب لها علاقة بالنزاع. وأشار أيضا إلى التطورات المتعلقة باستخراج الجثث من مقبرة جماعية قرب موقع الفريق في المهيز شرق الجدار الرملي.

١٥ - وفيما يتعلق بتوفير المساعدة إلى اللاجئين الصحراويين وحمايتهم، أشار الأمين العام، في جملة أمور، إلى أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واصلت توفير الحماية الدولية للاجئين في المخيمات الواقعة قرب تندوف، والقيام، بالتعاون مع شركائها، بتقديم المساعدة الأساسية اللازمة لبقائهم على قيد الحياة. وتشمل ذلك تنفيذ أنشطة متعددة القطاعات في مجالات المياه والصرف الصحي والصحة والتغذية والمأوى والمواد غير الغذائية. وريثما يتم تسجيل اللاجئين في المخيمات القريبة من تندوف، ظلت المساعدة الإنسانية المقدمة من المفوضية وبرنامج الأغذية العالمي قائمة على أساس مؤشر تخطيط سكاني بلغ ٩٠ ٠٠٠ شخص من الفئات الضعيفة من اللاجئين، حيث يقدم برنامج الأغذية العالمي ٣٥ ٠٠٠ حصة غذائية إضافية للأشخاص الذين يعانون من حالة تغذوية سيئة في المخيمات. ويمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن المساعدة المقدمة في تقرير الأمين العام (S/2014/258). وقد اجتمع المبعوث الشخصي مع ممثلي مختلف وكالات الأمم المتحدة العاملة في مخيمات اللاجئين للنظر في الضغوط الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة الواقعة على السكان اللاجئين بمزيد من التفصيل. واتفق الجميع على ضرورة إعادة التفكير في برنامج تقديم المساعدة الإنسانية بطريقة تشجّع التحول عن نمط المساعدة الطويلة الأمد في مجال الرعاية والإعالة.

١٦ - وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن المفوضية واصلت، امتثالا لولايتها ومبادئها، وبالتعاون مع حكومة المغرب وجبهة البوليساريو، تنفيذ برنامج تدابير بناء الثقة لتسهيل الاتصال والتواصل بين اللاجئين الصحراويين في المخيمات القريبة من تندوف وأفراد أسرهم في الإقليم. وتشكل الزيارات الأسرية، والحلقات الدراسية الثقافية والاجتماعات التنسيقية في جنيف بين الطرفين (المغرب وجبهة البوليساريو) والبلدين المجاورين (الجزائر وموريتانيا)، العناصر الأساسية الثلاثة لخطة العمل المستكملة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ لبرنامج تدابير بناء الثقة. ودعمت البعثة برنامج تدابير بناء الثقة بتوفيرها

الموظفين الطبيين وضباط الشرطة لتيسير الأعمال التحضيرية، والقيام بأعمال الحراسة الأمنية، وتحقيق وجود مشترك مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جهات المقصد النهائية. وقدم الأمين العام في تقريره معلومات مفصلة فيما يتعلق بعملية التسجيل في برنامج تدابير بناء الثقة التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣؛ والحلقتين الدراسيتين اللتين عقدتا في جزر الأزور في عام ٢٠١٣ (الحلقة الدراسية الرابعة) وفي عام ٢٠١٤ (الحلقة الدراسية الخامسة) وجمعتا اللاجئين الصحراويين في المخيمات بمجتمعاتهم في الإقليم؛ والاجتماع التنسيقي الخامس، برئاسة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الذي عقد في جنيف في حزيران/يونيه ٢٠١٣؛ والاجتماع الاستثنائي الذي عقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لمناقشة استئناف رحلات الزيارات الأسرية.

١٧ - وبخصوص حقوق الإنسان، أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن الطرفين واصلتا تبادل الاتهامات بارتكاب مجموعة متنوعة من الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. ومع ذلك، فقد حدثت أيضا تطورات إيجابية فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، شملت الإعلان عن إنشاء مؤسسات معنية بحقوق الإنسان وتعزيزها، واتخاذ خطوات لإصلاح الإجراءات القضائية، وزيادة عدد زيارات الممثلين والمراقبين الدوليين.

١٨ - وقدم الأمين العام أيضا معلومات مفصلة عن الزيارات التي أجرتها المقررة الخاصة المعنية بالإتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، إلى المغرب ومدينة الداخلة (الصحراء الغربية) والزيارات التي أجراها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي إلى المغرب والعيون. وأفاد الأمين العام أيضا بشأن الحالة فيما يتعلق بالحقوق المدنية والسياسية؛ وعمل منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك مجموعات حقوق الإنسان الناشطة في الصحراء الغربية على الجانب الغربي من الجدار الرملي؛ والحالة فيما يتعلق بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والحق في التجمع؛ والقضية التي لا تزال جارية المتعلقة بالصحراويين المدنيين الذين أصدرت بحقهم المحكمة العسكرية في الرباط أحكاما بالسجن لمدة طويلة، على أساس تهمة وجهت إليهم بعد الأحداث التي وقعت في كديم إزيك في عام ٢٠١٠؛ والحالة المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية في مخيمات اللاجئين.

١٩ - وهنئ الأمين العام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على ما تبذله من جهود وشجعتها على مواصلة أنشطتها المتعلقة بتدابير بناء الثقة على نحو أوسع نطاقا.

٢٠ - وحث الأمين العام المجتمع الدولي على تقديم تمويل على وجه السرعة لبرنامج تدابير بناء الثقة وللولاية البرنامجية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيمات اللاجئين بالقرب من تندوف. وحث أيضا وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومجتمع المانحين،

وجبهة البوليساريو، والسلطات الجزائرية على استكشاف البرامج اللازمة لتلبية الاحتياجات الإنمائية في المخيمات، ولا سيما توفير التعليم والعمل للشباب.

٢١ - ولاحظ الأمين العام أن الوقت مناسب، في ضوء زيادة الاهتمام بالموارد الطبيعية للصحراء الغربية، لتذكير جميع الأطراف المعنية بضرورة احترام القانون الدولي ذي الصلة.

٢٢ - ورحب الأمين العام بتعاون المغرب مع الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. ولاحظ، مع الارتياح، الخطوات التي اتخذها المغرب، من قبيل ما اتخذته من خطوات بشأن المجلس الوطني المغربي لحقوق الإنسان وبشأن المحاكم العسكرية، وتطلع إلى تنفيذها التام والعاجل.

٢٣ - ولاحظ الأمين العام أيضا مع الارتياح إعراب جبهة البوليساريو عن استعدادها للتعاون مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وإنشائها منظمة غير حكومية في مجال حقوق الإنسان.

٢٤ - وشجع الأمين العام كلا الطرفين على مواصلة تعاونهما مع هيئات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وعلى زيادة تعزيز هذا التعاون. ولاحظ أن هذه الإجراءات التي تغطي الصحراء الغربية ومخيمات اللاجئين من شأنها أن تسهم في تهيئة بيئة تفضي إلى المبادرات المتخذة حتى الآن، وكذلك إلى عملية التفاوض. وهذه التطورات الإيجابية جديدة بأن تسهم في رصد حقوق الإنسان على نحو أكثر شمولا وتوازنا. ومع ذلك، يظل الهدف النهائي هو تحقيق رصد مستمر ومستقل ومحايّد لحقوق الإنسان، يغطي كلا من الإقليم والمخيمات.

٢٥ - ويعتقد الأمين العام أن وجود البعثة لا يزال مهما بوصفها: (أ) أداة لتحقيق الاستقرار في حالة استمرار الجمود السياسي؛ (ب) آلية لدعم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعاقبة والمتصلة بولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية؛ (ج) وسيلة لتزويد مجلس الأمن والأمانة العامة والمجتمع الدولي بمعلومات مستقلة عن الحالة على أرض الواقع. ولذلك، طلب مساعدة المجلس بأن يعيد تأكيد الدور المنوط بالبعثة، وتعزيز معايير حفظ السلام، وحياد الأمم المتحدة، وكفالة استيفاء الشروط اللازمة لنجاح عمل البعثة. ودعا أيضا كلا الطرفين، المغرب وجبهة البوليساريو، إلى التعاون التام مع بعثة الأمم المتحدة في تحقيق هذه الأهداف. وفي هذا السياق، وفي ضوء الجهود المتواصلة التي يبذلها مبعوثه الشخصي، أوصى بأن يمدّد مجلس الأمن ولاية البعثة، مع زيادة متواضعة قدرها ١٥ مراقبا عسكريا إلى القوام المأذون به، لفترة ١٢ شهرا أخرى، حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

ثانياً - نظر مجلس الأمن في المسألة

٢٦ - بعد أن نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام (S/2014/258)، اتخذ بالإجماع القرار ٢١٥٢ (٢٠١٤) في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الذي أكد فيه مجدداً ضرورة الاحترام التام للاتفاقات العسكرية؛ وأهاب بجميع الأطراف إلى إبداء التعاون التام مع عمليات البعثة وضمان أمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وكفالة تنقلهم بدون عوائق ووصولهم إلى مقاصدهم فوراً في سياق تنفيذ ولايتهم؛ وأهاب بالطرفين إلى مواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في بيئة مواتية للحوار من أجل الدخول في مرحلة مفاوضات أكثر كثافة وموضوعية وإلى مواصلة المفاوضات برعاية الأمين العام دون شروط مسبقة وبحسن نية، وذلك بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يكفل لشعب الصحراء الغربية الحق في تقرير مصيره في سياق ترتيبات تتماشى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده؛ ولاحظ دور الطرفين ومسؤولياتهما في ذلك الصدد. وقرر المجلس تمديد ولاية بعثة الأمم حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

ثالثاً - نظر الجمعية العامة في المسألة

٢٧ - استمعت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) خلال المناقشة التي جرت في الفترة من ٧ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى بيانات أدلى بها ٦٧ من مقدمي الالتماسات بشأن مسألة الصحراء الغربية (انظر A/C.4/69/SR.3-5). وفي ٧ و ١٠ و ١٣ و ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، تناولت الدول الأعضاء، في جملة أمور، مسألة الصحراء الغربية. وأعرب بعضها عن تأييده القوي لحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وأعدت التأكيد على تأييدها لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، والجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية، وشددت على أهمية توسيع ولاية البعثة لتشمل عنصراً لحقوق الإنسان. وارتأت بعضهما الآخر أن خطة المغرب للحكم الذاتي توفر خياراً واقعياً وتتوفر له مقومات البقاء ويمكن أن تشكل أفضل فرصة لإيجاد حل لهذه المسألة يكون مقبولا من الطرفين (انظر A/C.4/69/SR.2 و ٥ و ٦ و ٧).

٢٨ - وأقرت اللجنة دون تصويت، في جلستها السابعة التي عقدت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، مشروع قرار بعنوان "مسألة الصحراء الغربية" (A/C.4/69/L.5) قدّمه رئيسها.

٢٩ - وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار دون تصويت، بوصفه القرار ١٠١/٦٩. وفي هذا القرار، رحّبت الجمعية العامة، في جملة أمور، بالتزام الطرفين بمواصلة إبداء الإرادة السياسية والعمل في مناخ مؤات للحوار وبالمفاوضات الجارية بين الطرفين؛ وأهابت بالطرفين أن يتعاونوا مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وأن يتقيدا بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني؛ وطلبت إلى اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة أن تواصل النظر في الحالة في الصحراء الغربية وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين؛ ودعت الأمين العام إلى أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.
